الراصد

شؤون عربية

2016/05/07م

1437 هـ - 2015م

مسار النخبة
ELITE TRACK

المحتويات

التوزيع الإستراتيجي لثورات الغضب العربية 3

سياسة أوباما في سوريا: "فليبق الأسد، ويرحل الشعب"..... 6

الجزائر على حافة الهاوية: ماذا حقّقت الأعوام السبعة عشر من حكم بوتفليقة 8

نظام حرب لا نظام تهدئة..... 13

معركة حلب مصيرية لمواجهة إيران..... 15

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

التوزيع الإستراتيجي لثورات الغضب العربية

محمد هنيد الجزيرة نت 2016\5\7

إن كل التحركات السياسية والعسكرية ومجموع التحالفات المتجددة اليوم في المنطقة إنما تعود رأسا إلى نقطة البدء ممثلة في الانفجار التونسي الكبير يوم 17ديسمبر/كانون الأول 2010.

"عاصفة الحزم" أو "عملية رعد الشمال" أو حتى ما يطلق عليه "الحرب العالمية على الإرهاب" يضاف إليها الانسحاب الروسي من سوريا وكذلك "اعتداءات بلجيكا" ومجمل التحركات العربية الأخيرة؛ إنما تجد جذورها الحقيقية في ثورات الغضب أو بالتحديد في العوامل والفواعل والشروط والواقع الجديد الذي خلقته هذه الثورات.

لا نقتصر هنا على تصوير الربيع إطارا زمنيا للحوادث المتعاقبة اليوم في كامل المنطقة بل نبحث أساسا في تحديد الفواعل الوظيفية التي خلقها الحدث الكبير وفي تداعياته التي لا تزال تتفاعل كل يوم.

المتغيرات المراقَبة والحرة

علميا يتحكم في طبيعة نشأة الأشياء وتمددها واندثارها نوعان من المتغيرات: أولها المتغيرات المراقَبة وهي مجموع العناصر التي يمكن مراقبتها والسيطرة عليها أو التحكم بها وحتى توجيهُها. أما النوع الثاني من المتغيرات فهي المتغيرات الحرة التي لا تقبل المراقبة أو التحكم وهي عناصر تقع خارج نطاق السيطرة.

خذ مثلا تربية الطفل كنموذج للتطور السلوكي، فهناك في تربيته عناصر كثيرة تمكن مراقبتها في المحيط والمدرسة ونوعية التعليم والعائلة والتغذية.. فهي عناصر تقبل المراقبة والتوجيه؛ لكن من جهة أخرى تقع عناصر أخرى كثيرة جدا خارج نطاق السيطرة والتحكم والمراقبة ولا يمكن بأي حال من الأحوال التحكم بها أو مراقبتها.

هذا المنوال التحليلي العلمي ينطبق حتما على التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الكبرى والصغرى التي تخص الإنسان والعلوم المرتبطة به.

فإذا كان هامش المراقبة في العلوم الصحيحة أكبر منه في بقية العلوم والمجالات الأخرى فإن العلوم الإنسانية بحكم طبيعتها الكيفية الغالبة وغير الكمية- لا تخضع كثيرا لعناصر المراقبة وتصمد أمام محاولة جعلها علوما صحيحة مثل بقية العلوم الأخرى.

ثورات الحرية العربية بما هي تغيرات اجتماعية وسياسية واقعة داخل مجال الحقل الإنساني والاجتماعي إنما تصمد كثيرا أمام المراقبة الكمية والصحيحة خاصة إذا كان الحدث بالتعقيد الكبير الذي يميز التغيرات الاجتماعية الكبرى مثل الثورات، وذلك لأن عوامل كثيفة ومعقدة تدخل جميعها في إنجاز هذا الحدث التاريخي المركب سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وأمنيا.

هذه الخاصية الداخلية العميقة التي تميز التغيرات الأخيرة في المنطقة العربية هي التي تفسر حالة الفوضى وانعدام الرؤية الواضحة في التصور والقراءة والتحليل، لكن كل ذلك لا يمنع من تبين العناصر الكلية في التجربة الإنسانية بما هي معطيات ثابتة لا تقبل الدحض مثل نزوع الإنسان العربي إلى الحرية ورفضه للاستبداد، أو مثل وصول النظام القمعي العربي إلى لحظة نهاية الفعل الثقافي أو أيضا معطى الخلل الحضاري الداخلي الذي سهل تكالب الخارج على الأرض العربية.

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

التوزيع الإستراتيجي الجديد

لكن أهم المعطيات التي يمكن الإقرار بها بعد خمس سنوات من عمر الثورات هو أنها أعادت توزيع الأدوار بشكل كامل وجذري في بعض الأحيان بين مختلف القوى الحاضرة في المجال العربي وحتى خارجه في بعض الحالات.

لقد أدرك النظام الرسمي العربي بشكله السابق قطيعتَه الكبرى سنة 2011، أي أن الشكل القديم للبناء السياسي الرسمي قد عرف صدمة قوية خاصة في شكله الجمهوري أو الجماهيري بعد انهيار خمسة أنظمة كبرى في مصر وسوريا وليبيا وتونس واليمن.

هذا السقوط يعكس فضلا عن خاصية القابلية للسقوط وصولَ هذا الشكل السياسي إلى أقصى مداه بمعنى أنه لم يعد يستجيب لشروط البقاء والفعل والتمدد. إن رفض النظام الاستبدادي الأخْذَ بشروط التجدد التي يفرضها التطور الطبيعي للمجتمعات . عبر إعادة قراءة آليات فعله وتقييمها- هو الذي عجل بسقوطه مقارنة بالأشكال السياسية العربية الأخرى مثل أنظمة الحكم الوراثية في دول الخليج العربي أوفي الأردن و المغرب.

أما مظاهرات ميدان اللؤلؤة في البحرين فقد كانت واقعة خارج نسق الحركة الإقليمي لأنها اختُرقت إيرانيا منذ البداية، وانكشف الوجه الطائفي للتحركات الاحتجاجية سريعا بأن سعت إيران إلى الإيهام بثورة إسلامية جديدة من أجل الإجهاز على الخليج العربي وإلحاقه نهائيا بمجال الثورة الخمينية في بعدها القومي؛ وهو ما تجلى ظاهرا في الثورة السورية والثورة اليمنية وفي منع الثورة العراقية.

كان زلزال الثورات كاشفا كذلك عن حجم الفراغات المرعبة التي تركها العرب حضاريا مما سمح بتمدد الإمبراطوريات المجاورة لمجالهم الإقليمي سواء في شكلها التوسعي الغازي مثل إيران أو في شكلها التجريبي العسكري مثل روسيا أو في شكلها الاختراقي الأمني مثل إسرائيل، بل وحتى في شكلها الإمبراطوري التجددي مع إعادة تنفيذ الحضور التركي العثماني في المشرق العربي.

لا تتركُ الفراغاتُ القاتلة التي ندفع ثمنها الحضاري اليوم خيارات كثيرة للنظام الرسمي العربي بمكوناته المختلفة وتجلياته المتباينة حيث أصبح التضامن أو التنسيق في حده الأدنى شرطا ضروريا ووجوديا لأنظمة كثيرة وعلى رأسها بعض الأنظمة الخليجية المستهدَفة بإعادة تدوير الفوضى في المشرق.

إن مشهد ما بعد ثورات الحرية قد كشف أخطاء إستراتيجية وتكتيكية كبيرة في حساب قوى إقليمية عظمى، لأن الدول التي راهنت على الانقلابات على إرادة الشعوب عمقت من جراحها وزادت من كشف مجالها الحيوي لصالح قوى إقليمية نجحت في تطويع الربيع لصالحها، حيث أبقت إسرائيل على عمقها الإستراتيجي الوظيفي في مصر وسوريا. أما إيران فبعد أن عدلت من موقفها الإستراتيجي من الثورات عندما طال التغيير مجالها السوري بعد أن وصف خامنئي الثورتين التونسية والمصرية بأنهما امتداد للثورة الإسلامية. تحولت إلى أكبر المستفيدين من حالة الفوضى التي ساهمت بشكل كبير في خلقها.

دعمُ الانقلابات أو التطبيع معها بحجة المحافظة على وحدة الصف العربي ومنع التسلل الإيراني لا يمثل في الحقيقة إلا رؤية قاصرة عن تصور مجمل الظاهرة العربية ولا يمثل غير حل ترقيعي ظرفي سيُكتشف زيفه بعد وقت قصير.

إن التمكين لاستبداد ما، كما هو الحال في الملف المصري ودعم الانقلاب الدموي عربيا لن يكون غير خطأ جديد لا يختلف عن الخطأ الإستراتيجي الفادح الذي سمح بسقوط البوابة الشمالية للجزيرة العربية في العراق خلال تسعينات القرن الماضي رغم كل الكوارث التي تسبب بها النظام العراقي حينها.

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

داعش أو فوضى الضرورة

لم ينجح أي طرف في وأد الموجة الأولى للربيع العربي وتحويلها إلى مجال خصب للفوضى المتحركة وحزام لجذب القوى التوسعية التي تحيي أطماعها الاستعمارية مثلما نجح في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الإرهابي فهو الشماعة التي تعلق عليها الثورات المضادة جرائمها الكبيرة، وهو الممر الذي تعبده من أجل بلوغ السلطة من جديد.

اليوم تطور هذا التنظيم الغامض من مكون مجهري مجهول النسب داخل المجال المشرقي للوطن العربي إلى تنظيم أخطبوطي يمتد على كامل المجالات العربية والإسلامية الشاسعة وينشط بشكل مشبوه داخل مجال الربيع وفي إطار المساحة التي خلفها سقوط الأنظمة الاستبدادية.

في اليمن وفي العراق وفي سوريا وفي ليبيا وفي تونس وفي لبنان وفي مصر وفي تركيا وفي المملكة السعودية.. بل وفي قلب البيت الأوروبي قد يضرب التنظيم كما فعل في باريس خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني الفارط.

فبعد خمس سنوات من عمر الثورات وحجم المآلات التي بلغتها يمكن القول إن الحكم على البعد الوظيفي للتنظيم بات ممكنا بفضل الأهداف الكبيرة التي حققها لصالح القوى الاستبدادية من ناحية أولى، ولصالح القوى الاستعمارية الجديدة من ناحية ثانية.

ما كسبه النظام الاستبدادي العربي هو أن داعش أنقذه من سقوط محقق بأن ألغى شروط الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية التي طالبت بها الجماهير عبر أرقى أشكال السلمية في تاريخ الشعوب، وفرَض شرط الأمن والسلامة بسبب الفوضى والإرهاب والقتل والتدمير وخاصة بسبب غياب المشروع أو الإيهام بمشروع مزيف كما فعل التنظيم الإرهابي.

أما ما كسبته القوى الاستعمارية الجديدة المتمددة في المشرق العربي فهو أكثر من ذلك بكثير، حيث سمح لها التنظيم . الذي شاركت بشكل كبير في صناعته واختراقه وتوجيهه . بتجديد أجنداتها الاستعمارية وإعادة توزيع أولوياتها التوسعية حسب ما تمليه الشروط الجديدة المتمثلة في انهيار الأنظمة الإقليمية وضخامة المساحات الفارغة التي تركها الاستبداد في وعي الإنسان العربي من جهة أولى، وفي النظام الحضاري المدني من جهة ثانية.

نجح التنظيم بذلك في استقطاب تيارات اليأس وموجات الإحباط عند الشباب العربي المسلم المضرج بالهزائم، وبفعل الاستبداد وأنيابه القمعية القاطعة موجها "جنودَ الحق" إلى "حروب الشيطان" و"محارق إبليس".

هكذا راهنت البنى العميقة للأنظمة الرسمية على تفعيل سلم التوحش الجديد بالقدر العبثي الذي يُلغي مطالب الحرية ويؤجلها ويفرض توزيعا جديدا لأولويات الشعوب والأوطان التي هي في حقيقة الأمر أولويات الأمم الاستعمارية ووكلائها في المنطقة ممن عرتهم ثورات الحرية العربية وكشفت زيف مقاومتهم وممانعتهم بأن فضحت ارتباطهم الوثيق بالإرهاب وبأدواته المتحركة والثابتة في المنطقة.

إن تبخر أعمدة الدخان التي كانت تحجب القراءة الموضوعية للمشهد العربي قد صاغ وعيا جنينيا جديدا جوهره الإقرار بأن تجديد آليات الممارسة السياسية والحضارية صار حتمية وجودية لا فكاك منها من أجل تحقيق هدفين أساسيين وهما الحرية من ناحية والعدالة الاجتماعية من ناحية أخرى بما هما السبيل الوحيدة لإنقاذ السفينة بمن فيها.

لا يتعلق الأمر اليوم بهذا النظام أو ذاك وهو يبحث عن خلاصه وخلاص عرشه بل الأمر أكثر تعلقا بالبناء العربي ككل، فأخطر الخيارات هو الإيهام بالتحول وبالتغيير والإبقاء على نفس الآليات القديمة للممارسة السياسية والحضارية بقناع جديد لأن هذا الخيار هو أكثر الخيارات خطرا على الوجود العربي ككل.

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

سياسة أوباما في سوريا: "فليبق الأسد، ويرحل الشعب"

بقلم "علي حسين باكير"، الباحث في العلاقات الدولية والمستشار السياسي، خص به الأناضول، واستعرض خلاله الأهداف الاستراتيجية الكامنة وراء سياسة أوباما المستندة إلى "عدم فعل شيء"، حيال سوريا، وتداعياتها

أنقرة/علي حسين باكير/الأناضول 7\5\2016

يعتقد كثيرون ومنهم كاتب المقال أنّ ليس لأوباما سياسة بخصوص سوريا، لكن ما يغفله البعض هو أنّ عدم وجود سياسة لأوباما بخصوص سوريا هو جزء من استراتيجية، بمعنى انّ عدم وجود سياسة ليس حالة عبثية وانما خطّة هدفت الى تمكين كل من روسيا وإيران وبعض الأطراف الكرديّة في المنطقة لملئ فراغ سيتركه الإنسحاب الأمريكي.

الجانب الأميركي دأب منذ 5 سنوات على القول إن الأسد فقد شرعيته لكنه لم يفعل شيئا على الإطلاق حيال هذا الأمر. عندما اندلعت الثورة السورية في 2011، بقي الشعب السوري يُقتَلُ علناً دون أن يبدي أي مقاومة لمدة 6 أشهر، وعندما لم يفعل أحدٌ أي شيء لإيقاف هذا الجنون، بدأت عناصر جيش النظام السوري بالإنشقاق، وتشكيل ما يعرف باسم الجيش الحر، للدفاع عن المدنيين، ولم يكن هناك مجموعات متطرفة مسلّحة ولا قاعدة أو "داعش"، وهو أمر يتجنب كثيرون ذكره الآن.

ظلّت إدارة أوباما منذ العام 2011 وحتى العام 2013 تبحث عن مبررات لموقفها السلبي من الثورة السورية مع تركيزها على أنّها لا تريد أن تتدخل عسكريا في سوريا رغم أنّ أحداً من السوريين لم يطالب بمثل هذا الامر على الإطلاق. كل ما كانوا يطالبون به هو إمّا السماح بتزويد المدنيين بما يمكّنهم من الدفاع عن أنفسهم في وجه القتل الذي يتعرضون له من قبل الأسد وحلفائه، أو أن يتم منع الدعم الذي يتدفّق إلى الأسد من قبل ايران والعراق وحزب الله وروسيا، فتصبح المعادلة "الأسد في مواجهة الثورة".

لكن أوباما رفض تطبيق أي منهما، ورفض كذلك المطالب باقامة منطقة آمنة، ومارست ادارته ضغوطاً على الحلفاء الاقليميين كي لا يزوّدوا الثوار بالأسلحة النوعية، وفي كثير قامت بإيقاف شحنات أسلحة كانت متجهة الى الجيش السوري الحر.

في العام 2012 سنحت فرصة تاريخية لأوباما لتغيير كل المعطيات في سوريا والمنطقة، لقد قام كل الأعضاء البارزين في مجلس الامن القومي الأمريكي (وزير الدفاع، وزيرة الخارجية، مدير المخابرات المركزيّة، رئيس هيئة الأركان) باقتراح لتسليح المعارضة السورية، إلا أنّ أوباما رفض اقتراح مجلسه!

ليس هذا فقط، لقد قدّمت (CIA) له في حينه خططاً مفصّلة تتضمن خمسين خياراً لإخراج الأسد من السلطة.

يقول مدير (CIA) آنذاك دايفد باتريوس إنّه كان من الممكن لهذه الخطط أن تمنع استخدام الأسد للسلاح الكيماوي وأن تمنع ظهور "داعش" وأن توقف تدفق اللاجئين الى أوروبا وقتل مئات الآلاف من الناس، لكنّ أوباما رفضها.

لقد تبيّن فيما يعد انّ أوباما كان مهتمّاً بارضاء نظام ملالي إيران أكثر من اهتمامه بثورة الشعب السوري أو حريته او بقيام نظام ديمقراطي في سوريا. ولأنه كان يخشى أن ينسحب الايرانيون من المفاوضات السرّية فقد تجنّب كل ما من شأنه ان يثير غضب أو اعتراض الجانب الايراني بما في ذلك طبعاً دعم المعارضة السورية او الاطاحة بحليفهم الاستراتيجي في المنطقة بشار الأسد.

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

لم يكن هذا الأمر طارئاً بل كان امتداداً لسياسة سابقة. ففي العام 2009، شهدت إيران "الثورة الخضراء"، فتجاهل أوباما هذه الثورة وقام بالتواصل مع النظام الايراني ما أدى الى تشجيع الحرس الثوري على قمع وإنهاء الانتفاضة الداخلية بوحشيّة دون مواجهة أية عواقب تُذْكَرْ.

وفي العام 2010 عقد أوباما صفقته الشهيرة مع ملالي إيران بخصوص العراق ما أدّى الى الإطاحة بالديمقراطيّة الوليدة في ذلك البلد، فبدلاً من أن يصبح إياد علّاوي رئيساً للوزراء، أحضرت الصفقة الأمريكية – الايرانية نوري المالكي، أسوأ ديكتاتور عرفه العراق على الاطلاق لاسيما من ناحية سياسته الطائفية والتهميشيّة والتقسيميّة التي ساهمت فيما بعد الى جانب سياسات الاسد في ولادة "داعش".

في 2011، العام الذي اندلعت فيه الثورة السورية، بدأت اللقاءات السرية بين الجانبين تتكثّف، ورغم أن العام 2012 شهد أكبر تدفق للميليشيات الشيعية بقيادة الحرس الثوري إلى سوريا لدعم الأسد بعلم ومعرفة الجانب الأميركي، فإن أوباما لم يفعل شيئاً، بل على العكس قرر في العام 2013 إجراء محادثات سرية مع إيران برعاية عُمان.

خلال كل تلك المدّة، كان الأسد قد استخدام كل ما في ترسانته من أسلحة ضد الشعب السوري. وفي أغسطس 2013 تحدى الأسد كل العالم وإستخدم السلاح الكيميائي ضارباً بخطوط أوباما الحمراء عرض الحائط. لقد كانت هذه اللحظة بمثابة فرصة أخرى لأوباما لتصحيح أخطائه الاستراتيجية، لكن بدلاً من أن يتم معاقبة الأسد والإطاحة به، قام أوباما بعقد صفقة الكيميائي مع روسيا.

يقول جون ماكّين واصفاً الوضع: "لم يؤد ذلك إلى انتهاك كل التزام أخلاقي لنا بمنع وقوع الفظائع الجماعيّة ومعاقبة مستخدمي الأسلحة الكيميائيّة فقط، بل أدى ايضا إلى إعطاء الأسد الضوء الأخضر لتسريع الحرب الطائفية ضد المعارضة السورية المعتدلة. وعلاوة على ذلك فقد أدى تقاعس الرئيس إلى تدمير مصداقية الولايات المتّحدة لدى حلفائها العرب وإلى هز الثقة بامريكا لدى حلفائها حول العالم".

وبعد أقل من شهر فقط على استخدام الأسد للسلاح الكيماوي أجرى أوباما وروحاني محادثة هاتفية هي الأولى من نوعها منذ العام 1979، ومع نهاية العام كان الطرفان قد توصّلا إلى اتفاق وُصِفَ بالتاريخي.

في العام 2014، كانت إيران قد قررت مصير رئيس في العراق، وأسقطت رئيساً في لبنان، وعطّلت رئيساً في اليمن وأبقت رئيساً في سوريا. بمعنى آخر فقد سيطرت إيران على هذه البلدان سياسيا وعسكريا دون أي رد فعل أمريكي، فيما يبدو اعترافاً رسمياً لإيران بما كانت تطالب به لعقود.

ركّزت ادارة أوباما بعد ذلك على إعطاء الروس دوراً أكبر في المرحلة اللاحقة، حيث كان الدور الروسي في الملف السوري قد بدأ بالتبلور بعد الصفقة الكيميائية، وأَخَذَ إطاراً رسمياً في بداية العام 2014 من خلال إتفاق جنيف-2 .

ولتبرير كل هذه الخطوات، قامت ادارة أوباما بالحديث عن استعدادها لدعم المعارضة السورية المعتدلة. لكن هذا القرار جاء متأخراً جداً، فقد أدّت سياسة أوباما لاسيما بعد المجزرة الكيماوية الى ولادة وتكاثر المجموعات المتطرفة في سوريا، وقد تم إستغلال هذا الامر لتبرير التقاعس ضد الأسد، وتبيّن فيما بعد أنّ الدعم المقدّم للمعارضة هو لـ "ذر الرماد في العيون"، فبرامج التدريب والتسليح لم يؤمن بها أصلاً وعمل على إفشالها.

في نهاية العام 2014، كانت ادارة اوباما تدعم (PYD)- الفرع السوري من حزب العمال الكردستاني المصنّف ارهابيا- بشكل رسمي وعلني، وقامت بعد ذلك بسحب بطارية صواريخها من الحدود التركية ممهدةً الطريق للإنخراط العسكري الروسي المباشر في الملف السوري بضوء أخضر وتشجيع من ادارة أوباما تحت شعار مكافحة الإرهاب.

GAZA
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

لقد أثارت توجّهات إدارة أوباما حنق حلفاء أمريكا المفترضين في المنطقة كتركيا والسعودية، فقد أضرت سياساته هذه بأمنهم القومي، وقوّت من منافسيهم وأعدائهم، وفاقمت من تصدير المشاكل إليهم، وسمحت بتدمير سوريا تماماً وقتل مئات الآلاف من المدنيين وتهجير الملايين. وعندما حاولت هذه الدول طرح الحلول كاقامة منطقة آمنة وتسليح المعارضة المعتدلة بأسلحة نوعيّة والضغط على الأسد لإخراجه من السلطة، رفضت ادارة اوباما ذلك بشدة و قامت بجعل موضوع محاربة الارهاب أولويّة.

لقد كانت إدارة أوباما تعتقد أنّ التركيز على ملف الارهاب سيؤدي الى تجاوز التناقضات بين مصالح روسيا وإيران من جهة ومصالح تركيا والسعودية من جهة أخرى وعندها يصبح الجميع في خندق واحد ويتم تجاوز مشكلة الأسد. لكنّ ما حصل هو العكس، فهذه الدول كانت تقول دوماً ما لم يتم إخراج الأسد فانّ التطرف سيزداد والطائفية ستزداد والارهاب سيزداد واللاجئين سيزدادون والوضع سيتدهور، ولن يكون هناك نتائج حقيقة في التركيز على "داعش" دون الاسد لأنّ التنظيم نتيجة وليس سبباً لما يجري في سوريا.

في منتصف العام 2015، بدأت التحضيرات الروسية للتدخل العسكري في سوريا لصالح دعم الأسد، ورافقت إجتماعات فيينا-1 وفيينا-2 إنطلاق العمليات العسكرية لتخدم هذه الفكرة وتعطي شرعية لدخول روسيا المسار السياسي والعسكري في سوريا. وكل ما جرى بعد ذلك هو لإضعاف المعارضة السورية المعتدلة أكثر وانهاء الثورة السورية وإعادة إنتاج نظام الأسد.

لقد روّجت الادارة الأمريكية لمقولة ان روسيا ستضغط على الاسد وأنّ ايران ستتراجع وأنّ الجميع يجب أن يذهب الى التفاوض. ما حصل حقيقة بعدها هو أنّ الاسد لم يتعرض لأي نوع من أنواع الضغط، بل على العكس قامت روسيا بدعمه بشكل علني سياسياً وعسكرياً، كما قامت إيران علناً بارسال المزيد من قواتها العسكرية ومن ميليشياتها الطائفية.

خلال المفاوضات في العام 2016، لم يتم إجبار الاسد حتى على تنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بالتوقف عن استخدام استراتيجية التجويع ضد المدنيين والافراج عن آلاف المعتقلين تعسفيا وايقاف القصف بالبراميل واستهداف المنشآت المدنية عمداً كما ينص عليه القرار الدولي 2254.

في بداية مارس 2016، كان أوباما قد قال في مقابلة مع مجلة (ذا أتلانتك) إنّه "فخور جدا" بعدم استهدافه للأسد بعد المجزرة الكيماوية، وفي نهاية مارس كانت ادارة أوباما قد وافقت على عدم مناقشة مستقبل الأسد في المفاوضات، وهكذا انتقل كلام الادارة الامريكية من "الاسد يجب أن يرحل" في العام 2011 الى "الأسد لا يمكن أن يختفي فجأة"، ثم لاحقاً الى "لا مانع من بقاء الأسد لفترة معيّنة" وصولاً الى الحقيقة الحالية التي تُقرُّ رحيل الشعب السوري وبقاء الأسد!

الجزائر على حافة الهاوية: ماذا حقّقت الأعوام السبعة عشر من حكم بوتفليقة

داليا غانم-يزبك مركز كارنيغي 2016\4\28

قد تكون الجزائر أكثر استقراراً بسبب سياسات بوتفليقة، لكنها لاتزال تواجه تحديات محلّية وإقليمية مهمّة.

أمضى الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة سبعة عشر عاماً في منصبه، وهو يقضي الآن فترة ولايته الرابعة. لاقى انتخابه للمرة الأولى، في العام 1999، ترحيب الكثير من الجزائريين والمجتمع الدولي. إذ لم يكن بوتفليقة رئيساً مدنياً وحسب، بعد سلسلة من الرؤساء العسكريين، بل كان أيضاً رئيساً منتخباً انتخابا حراً، حيث فاز بنسبة 73.5 في المئة من الأصوات.

على الرغم من أن الرئيس مريض الآن (تعرّض بوتفليقة البالغ من العمر تسعة وسبعين عاماً إلى سكتة دماغية في العام 2013 وقام بحملته الانتخابية بعد عام واحد وهو على كرسي متحرّك)، إلا أن إجراء تقييم لإرثه السياسي يبدو في محلّه. إذ

Center for Studies & Strategies QUDZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

يبرز إنجازان سياسيان كبيران من السنوات التي أمضاها في السلطة: الأول هو إشرافه على انتقال الجزائر إلى مجتمع مابعد الحرب، والثاني هو إعادة إحياء السياسة الخارجية الجزائرية، ما أنهى عزلة البلاد خلال سنوات الحرب الأهلية.

وبينما تبدأ الجزائر التحضير لمرحلة مابعد بوتفليقة، سيكون للإرث السياسي للرئيس تأثير كبير على مستقبل البلاد. وعلى الرغم من عودة الاستقرار، تبدو سياسة المصالحة الوطنية هشّة لأنها فشلت في معالجة جذور العنف في البلاد. ومع ذلك، قد تصبح المصالحة الوطنية أمراً لامناصّ منه للتعاطي بصورة أفضل مع مروحة من التحدّيات، من بينها البطالة والفقر ونقص المساكن والفساد وغياب الحوكمة والتهديد الجهادي. إضافةً إلى ذلك، تعمل الجزائر في منطقة غير مستقرّة للغاية، مايعني أن سياستها التقليدية المتمثّلة بعدم التدخّل في شؤون الآخرين، لم تعد عملية.

مهندس المصالحة غير الكاملة

تكمن أهم إنجازات عبد العزيز بوتفليقة في أنه كان صانع السلام في أعقاب الحرب الأهلية الجزائرية في الفترة 1991-2001. فبُعيد انتخابه، جعل بوتفليقة المصالحة في صلب برنامجه، ومنح ملايين الجزائريين الأمل في حياة أفضل بعد "العشرية السوداء"، ما أكسبه شعبية وشرعية كبيرتين، مع أن سمعته تدهورت مذّاك.

بدأ الصراع الجزائري بعد الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية في كانون الأول/ديسمبر 1991، عندما كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على وشك الفوز بأغلبية برلمانية. ألغت الحكومة الجولة الثانية من الانتخابات، ثم استقال الرئيس الشاذلي بن جديد بضغط من الجيش، الذي تولّى السيطرة الفعلية على البلاد. ثم تم استبدال بن جديد باليمين زروال في العام 1995. حظّرت السلطات الجبهة الإسلامية للإنقاذ واعتقلت قيادتها والكثير من المتعاطفين معها. ساهم القمع الوحشي والعنف العشوائي اللذان مارسهما بعض عناصر قوات الأمن، في تطرّف الآلاف من الجزائريين الذين لم يكن الكثير منهم يرتبطون بالحركة الإسلامية. وقد تسبّب الصراع الذي أعقب ذلك بمقتل أكثر من 150 ألف شخص، واختفاء 7 آلاف آخرين، ونزوح حوالى مليون جزائري داخل البلاد. إضافةً إلى ذلك، عُذِّب الآلاف أو خُطِفوا أو اغتُصِبوا، حيث تشير التقديرات إلى أن الأضرار المادية الناجمة عن الحرب بلغت نحو 20 مليار دولار.

تمثّلت خطوة بوتفليقة الأولى لدى تسنّمه الحكم بالضغط من أجل اعتماد قانون الوئام المدني، وتمديد العمل بقانون الرحمة الذي بدأه زروال في العام 1996. وقد تم الإعلان عن قانون الوئام المدني في تموز/يوليو 1999، وتمت الموافقة عليه بأغلبية كبيرة بلغت 98.6 في المئة في استفتاء أُجري في 16 أيلول/سبتمبر 1999. كان الإطار الزمني للقانون محدوداً واستمرّ حتى 13 كانون الثاني/يناير 2000. من الناحية النظرية، حدّد القانون فترة ستة أشهر يُمكن خلالها للإسلاميين المسلحين الذين لم تتلطّخ أيديهم بالدماء أو لم يرتكبوا أعمال اغتصاب أو لم يفجّروا قنابل في أماكن عامّة، أن يلتمسوا العفو؛ واستُبعد أولئك الذين تورّطوا في مثل هذه الأعمال، إلا أنهم كانوا سينالون عقوبات مخفّفة. بيد أن الأمور كانت مختلفة من الناحية العملية. فالكثيرون ممّن التمسوا العفو نفوا أن يكونوا شاركوا في الأعمال المحظورة، وتم العفو عنهم بناءً على هذا النفي فقط. ولم تجرِ أي تحقيقات للتأكّد من صحة ادّعاءاتهم.

في آب/أغسطس 2005، وبهدف "تجاوز المأساة الوطنية نهائياً"، ووضع حدٍّ لـ"الفتنة الكبيرة [الصراعات الأهلية] التي ضربت الجزائر"، أصدر بوتفليقة ميثاق السلم والمصالحة الوطنية. وفي تصريحات كان قد أدلى بها قبل بضعة أشهر من ذلك وعكست تفكيره في هذا الشأن، قال: "في السلام، تعلّم الجزائريون كيف يعيشون معاً، وكيف يتقبّلون اختلافاتهم في الرأي، وكيف يتمسّكون بحقيقة أنه ليس لدى أي منهم، في نهاية المطاف، وطن بديل يلجأ إليه".

حدّد الميثاق مجموعة من التدابير، بما في ذلك تعليق الإجراءات القانونية ضد أعضاء الجماعات المسلحة الذين استسلموا قبل 26 آب/أغسطس 2006، والذين لم يشاركوا في أعمال عنف محدّدة. كما قدّم الميثاق تعويضات لضحايا

Center for Studies & Strategies
QUDZA
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

الحرب، مثل أُسر المفقودين وأعضاء الجماعات الإسلامية المسلحة؛ ومنح حصانة للشرطة والدرك، وأفراد الجيش المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان؛ ومنع كل المسؤولين عن استغلال الدين كأداة لتحقيق أهدافهم- ما أدّى إلى مأساة وطنية- من الانخراط في أي نوع من الأنشطة السياسية. وحدّد الميثاق خطوات، بما في ذلك أحكام بالسجن وغرامات، لمعاقبة من عارضوا أحكامه أو انتقدوها.

وفقاً لمروان عزّي، المحامي ورئيس اللجنة الرسمية المكلّفة بالعمل على تنفيذ الميثاق، سمح هذا الأخير بإعادة دمج حوالى 15 ألفاً من المقاتلين السابقين في المجتمع. من بين 27 ألفاً من الإسلاميين المسلحين الذين كانوا يقاتلون في تسعينيات القرن الماضي، لقي ما يُقدَّر بـ16930 منهم مصرعهم. ومع ذلك، لم يتم تأكيد هذه الأرقام، حيث لم تنشر السلطات الجزائرية الأرقام الكاملة لعدد قتلى الحرب.

اعتبر الكثيرون مبادرة الحكومة، مثل أحد أفراد أسرة شخص مفقود قابلته صحيفة لوموند، محاولة من جانب الدولة لـ"دفن الأسرار" وفتح صفحة جديدة. إضافةً إلى ذلك، رفضت أُسر الضحايا والمفقودين إدراجها في فئة أُسر مرتكبي الجرائم. وفي سياق الرد على الميثاق، أنشأت تلك العائلات منظمات مثل "التنسيقية الوطنية لعائلات المفقودين في الجزائر" (Le Collectif des Familles de Disparus en Algerie)، و"جمعية إنقاذ المفقودين" (SOS Disparus)، و"صمود"، و"جزائرنا". وقد سعت هذه الجمعيات إلى الدفاع عن ضحايا الإرهاب وطلبت من السلطات قول الحقيقة بشأن حالات الاختفاء القسري والاعتقال التعسّفي وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الأمن. كما وّفرت المساعدة الإدارية والقضائية والنفسية إلى أقارب المفقودين. ومنذ بدء عملية المصالحة، تدعو هذه الجمعيات إلى إلغاء ماتعتبره قانون الإفلات من العقاب. في وجه هذه الانتقادات، تذرّعت الحكومة بالدعم الشعبي للميثاق في الاستفتاء الوطني، للتأكيد على شرعيته.

على الرغم من العيوب التي شابتها، ساهمت مبادرات بوتفليقة للمصالحة في مرحلة مابعد الحرب الأهلية، إلى حدٍّ كبير، في إعادة إرساء السلام والاستقرار في البلاد، على الرغم من الثمن الباهظ الذي دفعته جماعات معيّنة مثل أُسر الضحايا. إضافةً إلى ذلك، تم دمج بعض الإسلاميين (باستثناء أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ) في العملية السياسية، وانضمّت بعض الجماعات، مثل حركة مجتمع السلم، إلى الحكومات الائتلافية وحصلت على عدد من المقاعد البرلمانية والحقائب الوزارية. لابل إن بوتفليقة عيّن أحد الإسلاميين، عبد العزيز بلخادم، وزيراً للخارجية في العام 2000 ورئيساً للحكومة في العام 2006. أتاحت هذه التحركات للنظام استعادة شرعيته، وذلك بفضل استعداده للسماح للإسلاميين بالمشاركة في النظام السياسي. وقد أفادت هذه الإنجازات عموماً مكانة الجزائر الدولية، وساعدت في إرساء أسس التعاون مع المجتمع الدولي.

نهاية العزلة

إلى جانب الدور الذي اضطلع به في عملية إعادة الأوضاع إلى طبيعتها في الجزائر بعد الحرب الأهلية، أعاد بوتفليقة أيضاً إحياء السياسة الخارجية للبلاد. فقد أنهى عزلة البلاد الدبلوماسية خلال سنوات الحرب، عندما تم توجيه اللوم للنظام لإلغائه الانتخابات البرلمانية، وواجه حظراً على توريد الأسلحة فرضته الولايات المتحدة. استندت عودة السياسة الخارجية الجزائرية إلى دعامتين رئيستين: مشاركة البلاد باعتبارها شريكاً أساسياً في الحرب العالمية ضد الإرهاب بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001؛ وتعاظم دورها في أفريقيا، ولاسيّما في جوارها القريب.

بسبب الهجمات التي تعرّضت إليها الولايات المتحدة، أصبحت الجزائر، بين ليلة وضحاها، شريكاً هامّاً في مكافحة الإرهاب على المستوى الدولي. وسرعان ما أصبح يُنظر إلى الجزائر، التي كانت تُعتبر طيلة عشر سنوات مصدراً للتطرّف العنيف، باعتبارها نداً أمنياً رئيساً للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على حدٍّ سواء. ورفعت واشنطن الحظر المفروض على توريد الأسلحة للبلاد، وضمّت الجزائر إلى "مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء"، التي سُمّيت لاحقاً "الشراكة المعنية بمكافحة

للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

الإرهاب عبر الصحراء"، و"حوار الناتو المتوسطي". كانت كل هذه المبادرات تهدف إلى تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب. ومنذ العام 2004، شاركت الجزائر في اجتماعات منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في بروكسل، وفي مناورات عسكرية مشتركة مع الحلف. وفي المقابل، قدّمت واشنطن معلومات الأقمار الصناعية للقوات المسلحة الجزائرية.

عندما تسلّم بوتفليقة الحكم في العام 1999، بعد تولّيه لفترة طويلة منصب وزير الخارجية في عهد هواري بومدين، كان مصمّماً على استعادة مكانة الجزائر على المستوى الدولي. وعلى الصعيد الإقليمي، استمرّت الجزائر في ممارسة دورها كعضو نشط في منظمة الوحدة الأفريقية، خلال سنوات الصراع الداخلي، لكنها فقدت دورها القيادي في المنظمة لصالح كلٍّ من مصر وليبيا والمغرب. وضع بوتفليقة في صلب أولوياته التواصل مع نظراء الجزائر في القارة الأفريقية. وفي العام 1999، استضافت الجزائر قمة منظمة الوحدة الأفريقية الخامسة والثلاثين. وفي مؤشّر على التوجه الذي اعتزم بوتفليقة تبنّيه، أنشأ مكتباً للشؤون الأفريقية والمغاربية في وزارة الخارجية في العام التالي، وعيّن عبد القادر مساهل، الصحافي السابق والسياسي المتخّصص في الشؤون الأفريقية، رئيساً له.

وبالمثل، كان تعيين بوتفليقة لرمطان لعمامرة في أيلول/سبتمبر 2013 وزيراً للخارجية، ذا دلالة في هذا الصدّد. فالعمامرة، الذي أطلقت عليه وسائل الإعلام لقب "سيد قارّة أفريقيا"، دبلوماسي معروف عُيّن سفيراً لبلاده لدى إثيوبيا وجيبوتي، ومفوّضاً للسلام والأمن في الاتحاد الأفريقي الذي حلّ محل منظمة الوحدة الأفريقية في العام 2002. كما توسّط العمامرة في العديد من النزاعات الأفريقية، بدءاً من الصراع بين بوركينا فاسو ومالي في العام 1985.

نجحت الجزائر في منظمة الوحدة الأفريقية في الترويج لخطة تهدف إلى استبعاد المنظمة للأنظمة التي تسلّمت زمام السلطة عبر انقلابات. كما وظفت تجربتها الأخيرة في مكافحة الإرهاب للضغط باتجاه اعتماد اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية حول الإرهاب.

اضطلعت الجزائر بدور بارز في إنشاء وتمويل المنظمات التابعة للاتحاد الأفريقي. فقد دفعت باتجاه اعتماد اتفاقية الاتحاد لمنع ومكافحة الإرهاب، وهي الوثيقة التي أُتْبِعت بالبروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي دخل حيّز التنفيذ في العام 2003. ومنذ العام 2004، شغل جزائريون منصب مفوّض السلم والأمن في المنظمة. إضافةً إلى ذلك، لعبت الجزائر دوراً رائداً في عملية نواكشوط، التي بدأت في العام 2013، والتي تعزّز التعاون الأمني الإقليمي.

وفي مايتعلق بالتعاون الاقتصادي، كانت الجزائر طرفاً أساسياً في إنشاء الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي تهدف إلى تحقيق إدماجٍ أفضل للبلدان الأفريقية في الاقتصاد العالمي. وفي محاولة منها لمساعدة الدول الأفريقية الفقيرة، ألغت الحكومة الجزائرية منذ العام 2010 ديون أربع عشرة دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، من دون قيد أو شرط، مايعادل شطب أكثر من 920 مليون دولار أميركي.

التزم بوتفليقة أيضاً بالمبادئ الثابتة لسياسة الجزائر الخارجية المتمثّلة بعدم التدخّل في الخارج، وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، واحترام حرمة الحدود، والمساواة في السيادة. وقد اعترف حتى أشدّ منتقدي الجزائر بأنشطة الحكومة الدبلوماسية وتعزيزها للحوار السياسي باعتباره الخطوة الأفضل للتخفيف من حدّة الانقسامات في العالم العربي، بدلاً من الانخراط في الحرب، كما أثنوا على معارضتها لتدخّل حلف الناتو في ليبيا ورفضها الانخراط في الصراعين السوري واليمني.

تمشياً مع هذا الموقف، شرعت الجزائر، في عهد بوتفليقة، في جهود وساطة رفيعة المستوى في تونس وليبيا ومالي. في تونس، ساعدت الجزائر في تحقيق استقرار البلاد خلال الفترة الانتقالية التي أعقبت إطاحة الرئيس السابق زين العابدين بن علي. ففي العام 2013، على سبيل المثال، سهّلت الجزائر المحادثات بين حزب نداء تونس العلماني وحركة النهضة الإسلامية، في

Center for Studies & Strategies
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

محاولةٍ لتجنّب نتيجة مشابهة لما حصل في الجزائر. إضافةً إلى ذلك، ثمة تعاون وثيق بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب، حيث تعتبر الجزائر تونس بمثابة حصن منيع في وجه عدم الاستقرار في ليبيا.

عارضت الجزائر تدخّل حلف الناتو في ليبيا، ولاتزال تضغط من أجل إجراء حوار سياسي بين مختلف الفصائل الليبية، بما في ذلك الإسلاميون والمسؤولون السابقون في نظام معمّر القذافي. وقد فسّر الكثيرون، وخاصة في ليبيا، رفض الجزائر إدانة النظام والاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي، في البداية، باعتباره دليلاً على دعمها للقيادة الليبية السابقة. لكن موقف القيادة الجزائرية كان نابعاً أساساً من مخاوفها من أن يؤدّي الصراع إلى حدوث أزمة لاجئين كبيرة، وانتشار الأسلحة والمسلحين في أنحاء المنطقة كافة، وتمدّد الجماعات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية سعياً إلى الاستفادة من الفوضى في ليبيا. وهذا ماحدث بالضبط. ولم تغيّر الجزائر سلوكها، إذ لاتزال ترفض التنسيق مع أي تدخّل عسكري غربي جديد في ليبيا، حتى وإن كان محدوداً ويهدف إلى إنهاء وجود تنظيم الدولة الإسلامية المُعلَن ذاتياً على مقربة من أوروبا.

في مالي، سعت الجزائر أيضاً إلى تسهيل الحوار بين الحكومة المركزية في باماكو وفصيلين مرتبطين بجماعة الطوارق الإثنية، هما جماعة أنصار الدين الإسلامية المتشدّدة والحركة الوطنية لتحرير أزواد. ومع ذلك، عندما انضمّ الفصيل الأول إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (وهي العلاقة التي تنفيها جماعة أنصار الدين، على الرغم من أنها غامضة) في أوائل العام 2012، وأعلن الفصيل الثاني استقلال أزواد في نيسان/أبريل، ساعدت الجزائر فرنسا في عملية سرفال، على الرغم من موقفها المناهض للتدخّل. كانت تلك عملية عسكرية تمّت في 2013-2014 لطرد المتشدّدين من شمال مالي. فتحت الجزائر مجالها الجوي أمام الطائرات العسكرية الفرنسية، ووفّرت لها الوقود مجّاناً، وقطعت الطريق أمام تراجع الجماعات الإرهابية، كما قطعت مصادر تمويلها.

بالنسبة إلى الجزائر، كانت النزعة الانفصالية بين الطوارق تشكّل تهديداً لأمنها القومي وسلامة أراضيها. اعترفت الحكومة الجزائرية بحقوق السكان الطوارق فيها ابتداءً من ستينيات القرن الماضي، وأدارت شؤون الجماعة بصورة فعالة منذ ذلك الحين عبر دمجها في الدولة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. وكانت السلطات ترغب في إبقاء الأمور على هذا النحو، وتجنّب حدوث تداعيات في الداخل الجزائري ناجمة عن حملة استقلال الطوارق في مالي المجاورة. وهذا هو سبب قيام الجزائر بدور الوساطة بين الحكومة المركزية في مالي وفصائل الطوارق المختلفة في 2013-2014، بعد أن فعلت ذلك في العام 1990 والعام 2006. والواقع أن الجزائر تمكّنت في المحادثات الأخيرة من إقناع ستّ مجموعات مسلّحة من الطوارق على التقارب مع باماكو وتجنّب تقسيم مالي.

شيءٌ من عدم اليقين في المستقبل

لاشكّ في أن الجزائر في العام 2016 هي في وضع أفضل ممّا كانت عليه في العام 1991. فقد ساهم ميثاق بوتفليقة للسلم والمصالحة الوطنية إلى حدٍّ كبير في إعادة إرساء الاستقرار والأمن في البلاد. ولاتزال سياسة المصالحة تمثّل إنجازاً رائعاً. وحتى إن كان هناك تهديد جهادي إلى الآن، فإنه محلّي وعَرَضيّ للغاية، ولا يمكن بحال من الأحوال مقارنته بما شهدته البلاد خلال تسعينيات القرن الماضي. علاوةً على ذلك، أتاح التعاون مع الجهاديين السابقين للأجهزة الأمنية الفرصة لجمع قدرٍ كبيرٍ من المعلومات حول الجماعات المسلّحة وشبكاتها وأموالها لاستخدامها عند الحاجة.

مع ذلك، فإن العيب الرئيس الذي تنطوي عليه آلية المصالحة هو أنها لم تتعامل مع الأسباب الهيكلية للعنف في زمن الحرب. فقد فشلت هذه الآلية في الشروع بعملية لدراسة الظروف التي دفعت آلاف الجزائريين للانضمام إلى الجماعات المسلحة. كما أن مسألة المفقودين لم تُحَلّ تماماً، حيث لاتزال هناك 3104 حالة معلّقة لم تتم تسويتها وفقاً للأمم المتحدة.

Centre GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

في الواقع، سعت الدولة الجزائرية إلى فرض السلام على شعبها. لكن لايمكن لنهجٍ من القمّة إلى القاعدة أن يُؤدّي إلى مصالحة حقيقية. فالحل المتسرّع الذي لجأت إليه الحكومة أجّل فقط الأزمة التي من المرجّح أن تعود قريباً، ولاسيّما أن الجزائر تعاني حالياً من الجمود السياسي، وتواجه تحديات مالية حادّة بسبب انخفاض أسعار النفط والغاز العالمية، والاقتصاد الريعي الذي جعل الدولة عرضة إلى التأثّر بالصدمات الخارجية.

من بين العوامل التي لم تُسعف كثيراً أن بوتفليقة، الذي كان يُنظر إليه في السابق على أنه يبعث الأمل في نفوس الملايين من الجزائريين، يُعتبر اليوم الرجل الذي لطّخ سمعة الجزائر. فقد قام بتعديل الدستور حتى يتمكّن من الترشّح لمنصب الرئاسة متجاوزاً الفترتين الرئاسيتين المقرّرتين. وتستّر على الفساد في المستويات العليا، وأيّد القوانين التي أضعفت المجتمع المدني. وبمزيجٍ من القمع والهبات السخيّة بفضل ثروة النفط والغاز في الجزائر، تمكّن أيضاً من شراء السلم الاجتماعي، ونزع فتيل احتجاجات العام 2011 التي ردّدت صدى الاحتجاجات في أماكن أخرى في المنطقة، والحفاظ على الوضع القائم. مع ذلك، أسعار النفط والغاز، على غرار صحة بوتفليقة، لاتشهد تحسّناً. وعليه، فإن عدم وجود آلية لتقاسم السلطة بين جميع الأطراف ذات الصلة (أي بين الأحزاب السياسية، والمعارضة، والمجتمع المدني، والسلطتين التشريعية والتنفيذية)، ووجود صراعات داخلية في النظام، يجعلان من الصعب تصوّر إمكانية تجديد النظام السياسي في الجزائر.

وفي مايتعلق بسياسة الجزائر الثابتة في عدم التدخّل، فهي قد تثير أيضاً مشاكل للبلاد، باعتبار أن المنطقة تتغير بسرعة كبيرة. وإذا ما أرادت الجزائر أن تكون عامل استقرار في منطقة غير مستقرّة للغاية، فسيتعين عليها أن تُعيد النظر في سياستها بعدم التدخّل في بلدان أخرى. فقد عنى رفض الجزائر التدخّل في مالي، أنها أضاعت فرصة للانخراط في العمل الجماعي لاحتواء الجماعات الإرهابية الإقليمية، خاصة بعد أن طلبت منها باماكو ذلك. وهذا أضعف فعلياً الغرض المعلن من "لجنة عمليات الأركان المشتركة"، التي أُنشئت للتنسيق بين الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر بشأن عمليات مكافحة الإرهاب. وكما أظهر الهجوم على منشأة تيقنتورين للغاز بالقرب من عين أميناس في كانون الثاني/يناير 2013، سيواصل عدم الاستقرار في دول الجوار التأثيرَ على الأمن الوطني الجزائري بصورة كبيرة. فالتهديدات المقبلة من جنوب ليبيا وتونس، وكذلك من منطقة الساحل عديدة. وهي تتراوح بين تهريب المهاجرين غير الشرعيين (120 ألفاً يمرّون عبر النيجر سنوياً)، فضلاً عن الأسلحة الصغيرة والمخدّرات، وبين انتشار الجماعات الجهادية العنيفة. لم يعد كافياً أن تعزّز الجزائر حدودها، بل يتعيّن عليها استخدام قدراتها العسكرية الهائلة (فهي أكبر مشترٍ للأسلحة في أفريقيا، حيث يتجاوز الإنفاق العسكري السنوي 10 مليارات دولار اعتباراً من العام 2014) للحفاظ على الاستقرار في المنطقة.

بعد سبعة عشر عاماً من حكم بوتفليقة، تواجه الجزائر واقعاً جديداً سوف يُضطر خلفه إلى التكيّف معه. بيد أن عجز قادة الجزائر عن تجديد النظام السياسي المحلّي أو إعادة النظر في طبيعة السلوك الجزائري في الخارج، يمكن أن يطرح مخاطر حقيقية على مستقبل البلاد.

نظام حرب لا نظام تهدئة

غازي العريضي — الاتحاد — 2016\5\7

«نظام التهدئة» الذي أعلنه الشركاء الروس والأميركيون في سوريا كما يسمّون بعضهم، بدعة خطيرة في السياسة والقانون. للتهدئة نظام وقاعدة، هذا صحيح. القاعدة سياسية، والنظام آليات مراقبة ومتابعة.

البدعة هي في حصر التهدئة مع «النظام» في الغوطة الشرقية واللاذقية، معقل النظام السوري، واستثناء حلب تحترق على أيدي جيش النظام! هكذا على مرأى ومسمع من العالم كله وقع الاتفاق على هذا النظام الذي يُفضي واقعياً وعملياً إلى

حماية «النظام» في مناطق معينة وإطلاق يده في مناطق أخرى، وهم بذلك يقرّرون دمار واستباحة مناطق وتهدئة مؤقتة في مناطق أخرى. إنه نظام الحرب، وليس نظام التهدئة.

نظام الخطوط الحمر حيث تقضي الحاجة، ونظام الفوضى حيث الوضع ملائم. ونظام الخراب الشامل والدمار الشامل في كل المراحل ونظام الصمت والالتزام في مراحل. وأبشع ما في الأمر أن يعلن الروس بوضوح «أن الأسد رئيس شرعي ونتعاون معه على هذا الأساس» أنهم لن يضغطوا على نظامه لاعتماد نظام التهدئة في حلب، ولم يضغطوا عليه لوقف هجومه عليها رغم كل المآسي التي حلّت بها وبسكانها.

ثم أن يقولوا علناً أيضاً أن جيش النظام سوف يقوم بهجوم على دير الزور والرقة لتحريرهما وبمساندة من الجيش الروسي، بما يؤكد أن النظام المقترح هو نظام حرب مستمرة ومفتوحة.

وما أعلن على لسان الروس هو ما كشفه رئيس النظام أمام من التقاهم في الأسابيع الأخيرة. عندما قال: «لقد استعدنا تدمر نحن وحزب الله في عملية عسكرية تمّت تحت القيادة الروسية ! ونحن نستعد لتنفيذ عملية كبرى في دير الزور تحت القيادة ذاتها والتحضيرات جارية لذلك». وأضاف: «نحن على تفاهم تام مع الروس.

حتى فيما يخص جنيف والمفاوضات والتنازلات التي يمكن أن نقدمها ونحن أيدنا حكومة الوحدة الوطنية مع المعارضة والمستقلين مدركين سلفاً أن المعارضة لن تشارك، وإذا أعلنت موافقتها فهي لن تستطيع تسمية أي من ممثليها، وإذا تمت التسمية فهم غير قادرين على الحضور»! يعني الحرب مستمرة بوسائل مختلفة.

ولا مجال للتفاهم معهم، وكل كلام عن تغيير النظام لا قيمه له، سواء بالنسبة للنظام وحلفائه، وبالتحديد إيران.

الجمهورية التي أكد أكثر من مسؤول فيها: «أنها تدعم الحكومة السورية لأن من يقاتلها هم أعداء الإسلام يخدمون إسرائيل وأميركا»!، وأن «بقاء بشار الأسد هو خط أحمر».

والنظام هو خط دفاع استراتيجي عن إيران ومصالحها، ومستشار خامنئي رحيم صفوي يعلن: «استراتيجيتنا للعام 2036 تمكين وتثبيت حزب الله والأسد، فلا حل في سوريا على قاعدة رحيل الأسد»، هي الحرب المفتوحة إذاً.

والسؤال الذي يطرح نفسه: ماذا عن أميركا؟ حمّلت المسؤولية للنظام والمعارضة معاً. والأولوية لا تزال لمواجهة «داعش»، والعمل مع الروس لإنجاح المسار «السلمي» في جنيف! يعني عملياً ومع الإعلان عن عدم الاستعداد لإعلان مناطق آمنة وتقديم أسلحة للمعارضة، وانتقاد أداء فصائل المعارضة في جنيف، ترجيح كفة النظام الذي يلعب مع إيران لعبة الوقت، ويعتبر أنه يربحها حتى الآن.

هذا مشهد اللقاء في جنيف بين ممثليه ومفوضية السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، وهذه الوفود الفرنسية في سوريا، وهذا سيناتور أميركي هناك، وهذه اتصالات دبلوماسية مباشرة وغير مباشرة تحت عنوان مواجهة الإرهاب، وتلك دعوات للتعامل مع النظام في مواجهة الإرهاب، وهذه اتهامات للمعارضة، وهناك الأهم: الموقف الإيراني.

لا انفتاح على أحد ولا تعاون مع أحد ولا تبادل مصالح مع أحد إلا على قاعدة ما فعلته أميركا عندما كانت تفاوض طهران على مشروعها النووي: الالتزام بعدم استهداف النظام السوري...

هذا هو نظام التهدئة، وهذه هي قاعدتها كما تراها طهران، وعلى هذا الأساس تحرك أوراقها وأدواتها وتدير لعبتها من اليمن إلى العراق وسوريا.

أميركا تدرك ذلك وتتعامل معها، وإسرائيل تتربص بالجميع، وتريد حصتها ولا يزعجها احتراق ما تبقّى في سوريا، ولا تعنيها تهدئة ولا يعنيها شيء إلا بحدود خدمة أهدافها ولعبتها ونظام حربها وإرهابها.

Center مركز
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

معركة حلب مصيرية لمواجهة إيران

راغدة درغام الحياة 2016\5\7

أصبحت حلب مفترق طريق لمستقبل سورية. باتت المعركة على حلب مصيرية لطرفي الحكم والمعارضة ورئيسة في اعتبارات اللاعبين الإقليميين والدوليين، العسكرية منها والجغرافية - السياسية، بغض النظر عما إذا اتفقت الدول الفاعلة، بالذات روسيا والولايات المتحدة، على هدنة أو وقف النار الآن، فإن محور روسيا - ايران - دمشق - «حزب الله» عازم على حسم المعركة عسكرياً لمصلحته عاجلاً أم آجلاً، لأنه يريد إملاء ما يريده على المعارضة السورية بعد دفعها إلى الاستسلام عبر بوابة حلب. قد تبدي موسكو مرونةً هنا وهناك حرصاً على الإمساك بخيوط اللعبة مع إدارة باراك أوباما، وذلك إما للحصول على مزيد من التنازلات الاستراتيجية مقابل «اللاإحراج» لواشنطن في سورية، أو لإخماد أي اندفاع أميركي - تركي - خليجي باتجاه زخم جدي في تسليح نوعي للمعارضة السورية المعتدلة. حذاقة موسكو الممزوجة بالحنكة الإيرانية تضع في الحسابات كيفية ونوعية وتوقيت تفكيك المعارضة السورية بتفاهم مع إدارة أوباما ووزير خارجيتها جون كيري الذي بات أداة رئيسة لموقع إبرة بوصلة التفاهمات حول سورية وما يتعداها. وزير خارجية روسيا سيرغي لافروف الذي بات محرّكاً للبوصلة وإبرتها يسعى اليوم إلى فرض الأمر الواقع على أكثر من محطة في المأساة السورية، بدءاً بشروط إدراج حلب في جغرافية رقعة الهدنة والتهدئة، وصولاً إلى نوعية «الانتقالية» في الحكم في سورية. الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يُلهي نفسه بالجبهات الاستراتيجية وترابطها بتوقيتات ذات معنى ومغزى، وعينه دائماً ثابتة على الولايات المتحدة حيث «اللاخصم» باراك أوباما سيُستبدل قريباً إما بـ «اللاصديق» هيلاري كلينتون من الحزب الديموقراطي أو بالجمهوري «اللاخصم اللاصديق» دونالد ترامب الذي يعي بوتين أن غزله معه موقتٌ. وفي أثناء التموضع الدولي والإقليمي، ليس مصادفة ربما تزامن التصعيد والمواجهة في حلب مع انحسار التقدم في المفاوضات اليمنية الجارية في الكويت بين الحكومة والحوثيين ومع اندلاع الفوضى المرعبة في العراق التي استدعت من واشنطن تجديد دعمها لرئيس الحكومة حيدر العبادي.

ثورة أنصار مقتدى الصدر في العراق ما لبثت أن انضوت تحت لواء زيارته إيران ورافقها غسل الأيادي من شعارات «مندسّين» هتفوا ضد الراعي النافذ «إيران برّا برّا»، قبل أن يقتحموا المنطقة الخضراء ومبنى البرلمان لربما برسالة «أين أنا؟». أدى ذلك إلى اندفاع واشنطن لتأكيد دعمها لحيدر العبادي بتزامن مع إنذار طهران ألا يجرؤنّ أحدٌ على المس بالصيغة التي ارتأتها للحكم في بغداد، لا سيما أنها منشغلة برسم صيغة حكم تريدها وتصرّ عليها في دمشق. هاتان العاصمتان أساسيتان في الطموحات الإقليمية لطهران. وواشنطن لا تعارض تلك الطموحات، ذلك أنها فعلياً توافق السياسة الإيرانية في العراق، ولا تعارضها في سورية عملياً عبر سكوتها الرهيب مثلاً على إعلان طهران أن لواء من الجيش الإيراني يقاتل لمصلحة النظام في سورية وصمتها المرعب على صناعة الميليشيات التي يديرها قاسم سليماني المدرج على قائمة العقوبات الأميركية.

في العراق، وعلى صعيد ردود الفعل على ثورة الصدر، تبدو الدول الخليجية في توافق مع ردود الفعل الأميركية دعماً للعبادي في وجه الفوضى واقتحام البرلمان.

الأمر مختلف تماماً في سورية حيث إن إيران على ثقة تامة بأنها منتصرة ليس فقط عبر معركة حلب، وإنما في كامل المعركة على سورية بشراكة واضحة مع روسيا وضمنية مع الولايات المتحدة. فواشنطن وضعت الحرب على «داعش» عنواناً لها هناك، وسارت في الخطى التي رسمها المحور الموالي للنظام في دمشق باختزاله المسألة السورية في حرب على الإرهاب.

الآن، أمام الدول الخليجية أن تتخذ القرار الحاسم في المعركة الحاسمة على حلب. بعضهم يعتقد أنه فات أوان تأهيل المعارضة السورية المعتدلة عسكرياً، بما يمكّنها من قلب الموازين ميدانياً. وآخرون يصرّون على أن تسليح هذه المعارضة

GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

بصواريخ مضادة للطائرات السورية - وليس الطائرات الروسية التي تحلق على ارتفاعات لا تطاولها هذه الصواريخ - سيؤدي إلى تعديل ضروري للمعادلة العسكرية الميدانية وسيمنع المحور الموالي لبشار الأسد من تحقيق الإنجازات التي يرمي إليها.

أصحاب هذا الرأي ينادون بعدم انتظار المباركة أو الفيتو الأميركيين ويشيرون إلى صواريخ صينية مكدّسة في المستودعات جاهزة للتصدير رهن القرار السياسي. يقولون أن أي تلكؤ سيؤدي إلى هلاك المعارضة السورية كلياً، عسكرياً ومعنوياً وسياسياً، بعد سقوط حلب في أيادي النظام. يقولون أن خسارة المعارضة في حلب ستؤدي إلى خسارة في اليمن. من يقولون ذلك خليجيون، يعتبرون سورية الفيصل في مستقبل العلاقات مع إيران.

آخرون في منطقة الخليج يراهنون على إيقاف واشنطن مسيرة موسكو وطهران إلى سورية عبر حلب. يعتقدون بأن واشنطن جاهزة لتسليح المعارضة السورية المعتدلة فور وضوح السياسة الروسية العازمة في الصميم على عدم السماح بأن يخسر النظام في دمشق امتلاك آخر المدن الكبرى، ففي حلب يبدأ الانهزام التام للمعارضة الذي يليه الاستسلام. ويرون أن واشنطن لن تسمح بذلك، أقلّه لأنها لا تريد أن تفقد السيطرة أو السلطة على القرارات الخليجية أو التركية التي ستؤثر جذرياً في العلاقة الأميركية - الروسية.

روسيا تقول للولايات المتحدة أنها لا تعتبر بشار الأسد حليفها، وإنما تدعمه لمحاربة الإرهاب وهي تراهن على تلك الأولوية لدى إدارة أوباما، فيما تلمّح إلى أن العلاقة بين موسكو ودمشق اليوم ليست تحالفية كتلك التي بين واشنطن وأنقرة. والقصد من ذلك هو الإيحاء بأن موسكو تفهم مقاييس نفوذها ونفوذ واشنطن مع كل من دمشق وأنقرة، ومقاييس الالتزامات مع الحكم في البلدين. إنها تحاول أن تطمئن إلى أن تصعيدها مع تركيا له حدود يمكن الولايات المتحدة أن تضبطها بحكم علاقة التحالف معها في حلف شمال الأطلسي. فموسكو تحاول أن تصعّد ضمن ضوابط عدم التورط المباشر مع تركيا، تجنّباً لأزمة مع حلف شمال الأطلسي. وهي تطالب واشنطن بأن تسيطر على حليفها في أنقرة، مقابل ممارستها نفوذها مع «اللاحليف» لها في دمشق. أن تطالب بإغلاق الحدود التركية - السورية في إطار التفاهم على التهدئة في حلب، فإن ذلك منطقي من وجهة النظر الروسية.

المطلب الآخر لروسيا هو الفصل بين المعارضة التي تصف نفسها بأنها معتدلة على نسق «جيش الإسلام» و «أحرار الشام» وبين «جبهة النصرة» التي صنّفها قرار مجلس الأمن بأنها «إرهابية». سيرغي لافروف طالب بانسحاب القوات «التي تصف نفسها بأنها معتدلة» من مناطق «جبهة النصرة» وإعلان «انفصال تام عن الإرهاب»، ودعا إلى إغلاق الحدود التركية - السورية التي اعتبرها أهم قنوات دعم الإرهابيين. بذلك الطرح، كان لافروف يدعو واشنطن إلى أمرين: أولاً، حسم المعركة من حلب «ضد الإرهاب» بما ينطوي على انتحار شق المعارضة المعتدلة التي لن تتمكن بعد معركة حلب من خوض أي معركة عسكرية. وثانياً، كان لافروف يدعو كيري إلى إضعاف المعارضة العسكرية المعتدلة لدرجة إخضاع العناصر العسكرية فيها للالتحاق بالجيش السوري، ليس على أساس مطالبها، وإنما على أسس اضطرارها. تلك هي عملية التوازن في الجيش التي تريدها موسكو تحت عنوان أولوية مؤسسات النظام.

فموسكو ليست في وارد الكشف عن تفاصيل التزاماتها مع بشار الأسد أو عن مشاريعها لإحياء النظام السوري بتعديلات لا تشمل بقاء الأسد. إنها تترك ذلك للتخمينات. الواضح من مواقفها أنها دفنت مبادئ إعلان جنيف القائم على إنشاء هيئة انتقالية كاملة الصلاحيات التنفيذية. بات ذلك خبر كان في استراتيجيتها السورية. والأرجح أن الأمم المتحدة لن تخوض تلك المعركة ضد موسكو، طالما أن واشنطن غير جاهزة لها، بل غير راغبة فيها.

واشنطن أوباما لن تتورط في سورية بغض النظر عن تهديد وإنذار وتوعد كيري بخطة «باء»، فتلك الخطة ستبقى في الأدراج طالما الثنائي لافروف - كيري يتفاهم. وسيتفاهم. لربما يُؤجل الحسم في معركة حلب إلى حين احتواء الغضب من

استهداف المستشفيات، ومما تخلّفه يوميات سورية من لاجئين يطرقون الأبواب الأوروبية. ولربما وصل موسكو كلامٌ من الدول الأوروبية بأن تصعيدها مع تركيا لا يناسب تلك الدول التي تتلقى اللاجئين إليها. ولربما تكون هناك تهدئة في ضوء الوصاية الأميركية - الروسية العسكرية للتفاهمات حول سورية وفي ضوء ضم حلب إلى فكرة التهدئة.

لكن هذه قرارات حرب وقرارات حسم مؤجلة وليست قاطعة. فحلب مفترق طريق مستقبل سورية. والطريق إلى المفترق مُشبع بالمآسي وبالدماء ولفترة غير قصيرة.

تم بحمد الله

****

******

***

*

Center مركز GAZA غزة
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies